مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

أثر التعثر في سداد التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي السوداني

مصطفى حسين محمد حسين[1] و أحمد علي أحمد [2]

جامعة كردفان – كلية الدراسات التجارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر التعثر في سداد التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي السوداني. هدفت الدراسة إلى رفع درجة إهتمام إدارات البنوك بالآثار السالبة التي تؤثر على أداء الجهاز المصرفي نتيجة التعثر في سداد التمويل المصرفي. تم إتباع كلاً من المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والوصفي، ولغرض جمع البيانات تم إعداد وتوزيع إستبانة للفئة المستهدفة من العاملين بالجهاز المصرفي السوداني، وخضعت للتحليل الإحصائي وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى أن التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر على الودائع الإستثمارية، بسبب قيام المستثمرين بسحب ودائعهم الإستثمارية لدى البنوك خوفاً عليها من الضياع. وأوصت الدراسة بأنه على البنوك العمل على تفادي التعثر المصرفي، وذلك بإعداد الدراسات الإقتصادية الدقيقة للمشروعات المراد تمويلها قبل منح التمويل، بالإضافة إلى تفعيل دور المتابعة الدورية للمشروعات الممولة للوقوف على سير أنشطتها بالصورة المطلوبة.

Abstract:

The study examined the impact of default in the payment of bank financing on the performance of the Sudanese banking system. The study aimed to increase the interest of banks administration about the negative effects of the insolvency on the performance of the banking system. The historical, deductive, inductive and descriptive methods were adopted in the study. A questionnaire has been designed and distributed to the targeted group in Sudanese banking system, and the data were analyzed using (SPSS). The study found that the insolvency in finance payment would affect investment deposits because investors may withdraw their deposits, otherwise they may lose their money. The study recommended that the banks should try to avoid insolvency by conducting early comprehensive economic studies on the projects applying for the provision of finance; besides activating the role of regular follow up for the financed projects in order to monitor their performance.

الكلمات المفتاحية: الإئتمان المصرفي – المقدرة الإئتمانية – أسباب فشل المشروعات.

المقدمة:

تواجه البنوك اليوم تحديات المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية، والتي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً، والتي نتجت من مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالإتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، والإتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والإتجاه نحو إقتصاد السوق.

إن سياسة الإنفتاح والتحرير الإقتصادي الذي ساد العالم في الوقت الحاضر، وما يرافق ذلك من إزالة القيود أمام الإستثمار، ألزمت البنوك التجارية السودانية بضرورة مواكبة التطورات وإعداد نفسها على جميع الأصعدة، وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية ونظم الإدارة الحديثة، وتطوير الأنظمة المحاسبية وبصفةٍ خاصة البنية التكنولوجية، والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين بالجهاز المصرفي ككل. وهذا يؤدي إلى ضرورة الإهتمام بعملية خلق الإئتمان الذي تمارسه البنوك التجارية، والقيام بالوساطة المالية في جذب المدخرات وإعادة ضخها في شكل تمويل وإستثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، إلا أنه في الفترات الأخيرة ظلت البنوك التجارية تعاني من عدم سداد التمويل المصرفي الممنوح لعملائها لعدة أسباب، مما إنعكس ذلك سلباً على مواقفها المالية. هذه الظاهرة أصبحت تشكل هاجس يؤرق إدارات البنوك التجارية، وقد عكست مجموعة من الآثار الضارة التي عرقلت إنطلاقة البنوك التجارية، وعدم تحسن أدائها وقدرتها على مواكبة التطورات التي حدثت في مجال العمل المصرفي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن عدم سداد التمويل المصرفي خلق مشكلة مهمة جداً بالنسبة للبنوك التجارية لما يفرزه من آثار سالبة تعود على الجهاز المصرفي وعلى المستثمرين وعلى الإقتصاد القومي ككل. وعليه يمكن توضيح مشكلة الدراسة في تقليل حجم الأموال المعدة لتمويل المشروعات الإقتصادية، وارتفاع حجم المخصصات الواجبة التكوين، وفقدان البنوك للموارد غير الذاتية (الودائع) نتيجة لعدم قيام المودعين بإيداع أموالهم لدى البنوك المتعثرة، ونقص الأرباح القابلة للتوزيع لحملة أسهمها ونقص المكافئات والحوافز لإداراتها والعاملين بها، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بعدم الإرتياح لحملة الأسهم في عدم مقدرة إدارات البنوك في إدارة أموالهم، وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي ككل. بالإضافة إلى عدم نمو رأس المال للبنوك التجارية نتيجة لتعثر سداد التمويل المصرفي، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تمويل المشروعات الإقتصادية المختلفة، وعدم المنافسة في السوق المصرفية المحلية والعالمية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أن التعثر في سداد التمويل المصرفي أصبح يلعب دوراً هاماً في الساحة المصرفية في أي دولة من دول العالم، نظراً لأهميته التي لا تقتصر على البنوك والعملاء فقط بل تمتد إلى مجالات أوسع، ويؤثر على القاعدة المصرفية التي هي المحرك الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة. ونتيجة لذلك تحاول هذه الدارسة التعرف على أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى التعثر في سداد التمويل المصرفي والآثار التي يؤدي إليها، في محاولة لخدمة القطاع المصرفي ومن ثم الإقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم التعثر في سداد التمويل المصرفي والأسباب التي تؤدي إلى ذلك، ورفع درجة إهتمام إدارات البنوك التجارية بالآثار السالبة التي تؤثر على أداء الجهاز المصرفي بصفةٍ خاصة والإقتصاد القومي بصفةٍ عامة نتيجة التعثر في سداد التمويل المصرفي، بالإضافة إلى إبراز دور البنك المركزي في الرقابة على الإئتمان المصرفي بغرض الحد من التعثر في سداد التمويل المصرفي ومحاولة تجنب الآثار السالبة التي تنتج عنه.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إختبار مدى صحة الفرضيات الآتية:-

1. التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر على الودائع الإستثمارية، وبالتالي يقوم المستثمرون بسحب ودائعهم الإستثمارية لدى البنوك خوفاً عليها من الضياع.
2. التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام إدارات البنوك التجارية بالدخول في مجالات إستثمارية بنفسها بدلاً عن تمويل عملائها، مما أفقدها واحدة من أهم وظائفها (منح الإئتمان).
3. التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤدي إلى تجميد أموال البنوك التجارية، وتواجه البنوك صعوبة في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة تعثر بعض العمليات.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لإستعراض الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، والإستنباطي لوضع التصور المنطقي لفرضيات الدراسة، والإستقرائي والتحليل الوصفي وإعداد إستمارة الإستبيان وتحليل نتائجها بإستخدام spss لإثبات فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية 2000-2012 م.

الحدود المكانية البنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم.

خطة الدراسة:

لتحقيق الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة اجزاء ، تناولت المقدمة خطة الدراسة وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وتناول الجزء الأول الإئتمان المصرفي ماهيته وأهميته، وتناول الجزء الثاني التعثر المصرفي وآثاره، أما الجزء الثالث فقد إشتمل على التحليل ولختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة:

دراسة المبارك (2005م) تناولت الدراسة أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة ظاهرة التعثر ومعرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي أو تساعد على وجود هذه الظاهرة، ومن ثم إقتراح الحلول الناجعة التي تسهم في معالجتها أو الحد منها. ودراسة الطاهر (2006م) تناولت الدراسة التعثر في سداد التسهيلات الإئتمانية في المصارف السودانية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ومعرفة أثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك على تعثر التسهيلات الإئتمانية، ومعرفة أثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالعميل على تعثر التسهيلات الإئتمانية، بالإضافة إلى التعرف على أهم الأسباب والعوامل المؤثرة على تعثر التسهيلات الإئتمانية المتعثرة وحجمها لدى المصارف. ودراسة المرهون (2006م) تناولت الدراسة تعثر سداد التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في فلسطين، تكتسب الدراسة أهميتها من أنها حاولت التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تعثر سداد التسهيلات الإئتمانية ووسائل الحماية منها، أو العلاج لها ووضع الحلول والتدابير الكفيلة بالتقليل من آثارها قدر المستطاع. ودراسة يوسف (2006م) تناولت الدراسة أثر الديون المصرفية على تنمية الإقتصاد السوداني، وذلك بالتطبيق على نماذج من المصارف السودانية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن للديون المتعثرة آثار سالبة على الإقتصاد القومي وعلى المؤسسات التي تقوم بتقديم الأموال سواء كانوا أصحاب مدخرات أم أصحاب إستثمارات. ودراسة أحمد (2010م) تناولت الدراسة مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في ظل ظروف عدم التأكد، وقد تمثلت أهمية الدراسة في تعريف لمستخدمي البيانات المالية بأبعاد ظاهرة تعثر منشآت الأعمال والآثار المترتبة على فشل هذه المنشآت التي

تكون مملوكة بواسطة قاعدة عريضة، وبالتالي إيجاد مدخل وأسلوب أمثل يمكن المحاسب والمحلل المالي من التنبؤ بالتعثر في شركات قطاع الأعمال.

إختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة: لاحظ الباحث تركيز الدراسات السابقة على الأسباب التي تؤدي إلى العثر المصرفي، وهذا لا يكفي ولتعميم النتائج فقد عمد الباحث لدراسة الآثار السالبة لتعثر سداد التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي السوداني وركزت على دراسة عينة عشوائية من البنوك في ولاية الخرطوم حتى تكون النتائج أكثر موضوعية وقابلة للتعميم.

الجزء الأول: الإئتمان المصرفي ماهيته وأهميته:

يعتبر الإئتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبة لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الإقتصادية حساسية إذ لا تتوقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة فحسب، وانما تصل بأضرارها إلى الإقتصاد الوطني إذا لم يحسن إستخدامها.

تعريف الإئتمان المصرفي:

الإئتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناءً على طلبه سواءً حالاً أو بعد وقتٍ معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو إلى صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد. أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابةً عن العميل لدى الغير.[1] (الزبيدي، 2002م، ص18).

يمكن تعريف الإئتمان بأنه ذلك النشاط الخاص بتزويد الأفراد والمشروعات وكافة المنشآت في المجتمع بإحتياجاتها من الأموال إما في صورة نقدية أو عينية، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للدائن إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[2] (باشري، بدون تاريخ، ص6).

إن الإئتمان يعني الأمان أو الثقة التي تتحقق لكل من الدائن والمدين، والتي ينجم عنها دفع قيمة في الوقت الحاضر، والدفع المؤجل لها في المستقبل، وهذا يتم من خلال مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء التعهد بالدفع لاحقاً، إذ أن الإئتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين، يتعين على المدين في نهايتها دفع الدين المستحق عليه إلى الدائن.

أهمية الإئتمان المصرفي:

إن المساهمة الأساسية للمصارف التجارية كعنصر حيوي في الحياة الإقتصادية للمجتمعات هي منح الإئتمان البناء بالدرجة التي تحقق مع توفير الأمان لأموال المودعين، وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وإزدهاره. ووظيفة منح الإئتمان تعتبر من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كتسهيلات إئتمانية ليست ملكاً لها، بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة المصرف التجاري برسم سياسته الإئتمانية بما يحقق له حسن وسلامة إستخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب. وتقتضي السياسة

الحكيمة لتوظيف الأموال المواءمة بين ودائع المصارف من ناحية واستخداماتها لهذه الودائع من ناحيةٍ أخرى، خاصةً من حيث نوع وحجم وآجال إستحقاق كل منها.

لذلك يمكن أن تتضح لنا أهمية الإئتمان والدور الذي يلعبه إذا عرفنا أنه:[3] (الفولي، وعوض الله، 2008م، ص143)

أولاً: يساعد الإئتمان النقود القانونية على إستحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياه الإقتصادية للمجتمع. ليس هذا فحسب بل إن الإئتمان قد يسمح في بعض الأحيان بالإستغناء عن القيود، حيث يمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون حاجة لإستعمال النقود إكتفاءاً بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض بدلاً من تداول النقود.

ثنياً: يلعب الإئتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الإستهلاك أو في مجال الإنتاج. ففي مجال الإستهلاك يسمح الإئتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى إشباع كلي ممكن، وذلك إذا أحسن الفرد إستغلال ما يحصل عليه من تسهيلات إئتمانية، هذا فضلاً عن تأثيره في توسيع سوق السلع الإستهلاكية المعمرة مما يشجع على الإنتاج الكبير بكل ما يحققه من مزايا وفوائد. أما أهمية الإئتمان في مجال الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن ليوجد وليستمر دون الإئتمان.

ثالثاً: يلعب الإئتمان أيضاً دوراً كبيراً فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الإئتمان) ضئيلاً، ويرتفع إذا كان كبيراً.

الجزء الثاني: التعثر المصرفي وآثاره :

مفهوم تعثر المشروعات:

كثرت وتعددت المفاهيم الخاصة بتعثر المشروعات وإن كانت كلها تتمحور حول فكرة واحدة، حيث يقصد بالمشروع المتعثر بأنه المشروع الذي لا يسدد الفوائد في مواعيدها ولا يسدد الأقساط عند إستحقاقها ودائم الطلب في إعادة الجدولة أو تأجيل الأقساط، وترفض له شيكات على حساباته لدى البنوك الأخرى ولم تتخذ ضده أية إجراءات بعد. وينتج عن المشروعات المتعثرة، الديون المتعثرة التي تقف موقفاً وسطاً بين ديون البنوك العادية والديون المعدومة، والديون المعدومة عبارة عن التسهيلات الإئتمانية المختلفة التي حصل عليها العميل والمشروع ولم يقم بسدادها في ميعادها بأقساطها وفوائدها المتراكمة، ولذا تتحول الديون من تسهيلات إئتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح ديوناً متعثرة.[4] (عبد الحميد، 2009م، ص25).

كذلك تعني الديون المتعثرة كافة أنواع التسهيلات الإئتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات إئتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح ديناً متعثراً.[5] (السيسي، 1998م، ص144).

كذلك يمكن تحديد القروض المتعثرة بأنها تلك القروض التي لا يلتزم العميل بتسديدها وفق التواريخ المتفق عليها مع إدارة الإئتمان، بل إن قدرة العميل على تسديد ما عليه من إئتمانات حق البنك تتأثر بمجموعة من العوامل بعضها إقتصادي وبعضها ناتج عن سوء إدارة العميل لنشاطاته التشغيلية وسوء إستخدامه للإئتمان الذي إستلمه، وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على قدرة العميل في توليد التدفقات النقدية الكافية التي تمكنه من تسديد ما عليه من إلتزامات.[6] (الزبيدي، 2002م، ص183).

القرض المتعثر هو القرض الذي لا يقوم المقترض بتسديده وفقاً لجداول السداد المتفق عليها لفترة معينة تتعدى ستة شهور في أغلب الأحوال مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلته في تزويد المصرف بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه.[7] (رمضان، وجودة، 2008م، ص333).

كذلك يمكن تعريف المديونيات المتعثرة أو الديون المتعثرة بأنها تسهيلات إئتمانية (بجميع أنواعها) منحتها البنوك لبعض العملاء في الماضي، ولم يقم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها والفوائد المستحقة عليها للبنوك في آجال إستحقاقها وبعد آجال إستحقاقها وبمرور الزمن تحولت حسابات هذه التسهيلات الإئتمانية إلى حسابات مدينة راكدة ومتوقفة.

تتجه الإتجاهات الحديثة في تصنيف الأصول إلى إعتبار الدين متعثراً بعد مضي عام (سنة كاملة) على إستحقاقه بدون سداد، ويتخلل هذه السنة بالطبع إجراءات من جانب البنك لتحصيل مثل هذه المديونيات، وفي حالة عدم التحصيل يصنف الدين باعتباره متعثراً ومن الأصول الرديئة.[8] (الألفي، بدون تاريخ، ص562).

كما يمكن تعريف القروض المتعثرة بأنها القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.[9] (أرشيد، وجودة، 1999م، ص279).

مراحل التعثر:

يمكن تقسيم التعثر المالي إلى المراحل التالية:-[10] (الزبيدي، 2002م، ص237).

1/ مرحلة العسر المالي المؤقت:

وهي حالة شركة تكون فيها عاجزة عن مقابلة إلتزاماتها المستحقة رغم أن أصولها المتداولة تفوق مقدار إلتزاماتها المستحقة، ويعبر عن هذا النوع من الفشل بأزمة السيولة، أي نقص السيولة في الأمد القصير، وهذا ما يعرف بالعسر المالي الفني، إذ يمكن معالجة الحالة من خلال إعادة ترتيب بعض العمليات وإعادة النظر في بعض الأوضاع المالية، فهي حالة يمكن معالجتها.

2/ مرحلة العسر المالي الحقيقي:

وهي حالة شركة تكون عاجزة عن مواجهة إلتزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها (مطلوباتها) أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منحت الشركة فترة لإعادة تصحيح أوضاعها.

3/ مرحلة الفشل القانوني:

وهي مرحلة لا تستطيع الشركة التحكم بالفشل، الأمر الذي يتطلب إتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية.

4/ مرحلة الإفلاس:

في هذه المرحلة تصبح الشركة غير قادرة على مواجهة الإلتزامات المستحقة، كما أن حقوق الملكية في الشركة تصبح غير كافية نظراً لوجود خسائر كبيرة ومتراكمة إستهلكت كل حق الملكية، الأمر الذي يتطلب تصفية الشركة أو إعادة تنظيمها.

5/ مرحلة إعادة التنظيم:

قد لا تكون الآفاق المستقبلية للشركة واعدة كثيراً، ولكنه من الأفضل إبقاء الشركة على قيد الحياه وإعادة تأهيلها بدلاً من تصفيتها، وتتضمن عملية إعادة التنظيم إعادة هيكلة رأس المال بهدف إستبدال الأوراق المالية التي لا

تحمل فائدة ثابتة بأسهم عادية لتخفيض إلتزامات الشركة، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة.

أسباب التعثر المالي للمشروعات:

تعتبر الديون المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك، حيث تؤدي إلى تجميد جزء من أموال البنوك بسبب عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد أقساط وفوائد القروض للبنوك الدائنة، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات وعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها للبنوك الدائنة والسبب الأول لمشكلة الديون المتعثرة يرجع إلى المقترض، والسبب الثاني يرجع إلى أخطاء البنك، والسبب الثالث يرجع إلى الظروف الإقتصادية الطارئة.

أولاً: أسباب التعثر المالي التي ترجع إلى أخطاء البنك:

نشأت المديونيات المتعثرة وتزايدت نتيجة لأخطاء من جانب البنوك وهذه حقيقة يمكن الإعتراف بها والتعامل معها والعمل على عدم تكرار مثل هذه الأخطاء حالياً ومستقبلياً، وهذه الأسباب نشأت عن أخطاء واضحة سواء بالنسبة للدراسات الإئتمانية أو في مرحلة متابعة التسهيلات الإئتمانية أو عند تصنيف المديونية كمديونية متعثرة، وفيما يلي هذه الأخطاء وفي المراحل المختلفة للعملية الإئتمانية:-[11] (الألفي، بدون تاريخ، ص568).

في مرحلة الدراسات الإئتمانية:

أدى القصور في مرحلة الدراسات الإئتمانية إلى نشأة المديونيات المتعثرة بشكل متزايد ومن أهم صور القصور في الدراسات الإئتمانية والمؤدية إلى التعثر الصور الآتية:-

1. تجاهل المعايير والأسس الفنية والأعراف المستقرة التي تحكم منح الإئتمان المصرفي بدعوى حدة المنافسة وزيادة رقم الأعمال وأدى ذلك إلى إنتاج إئتمان مصرفي غير جيد أو ردئ المستوى تحول بمرور الوقت إلى مديونيات متعثرة.
2. الفشل في تحديد الحدود الآمنة للإقتراض عند دراسة الهياكل التمويلية للمشروعات وخصوصاً المشروعات الجديدة، مما أدى إلى إعتماد العملاء المتعثرين إلى الإقتراض في تمويل نشاطهم بنسبة تزيد عن 90% في حالات غير قليلة، وأدى ذلك إلى عجزهم عن خدمة ديونهم.
3. التركيز على الضمانات وعدم الإهتمام بالتدفقات النقدية المتولدة من النشاط ومدى كفايتها للسداد ويجب دراستها بكل دقة.
4. قصور الدراسات التسويقية وعدم توفر البيانات والدراسات التسويقية عن أنشطة تم تمويلها بدون وجود قاعدة بيانات عن الأسواق الخاصة بها.
5. عدم التدقيق في منح التسهيلات لعملاء يتعاملون مع بنوك أخرى، مع عدم التحري عن الأسباب التي أدت إلى عدم حصولهم على هذه التسهيلات من البنوك الأخرى التي يتعاملون معها.
6. القصور في إعداد الإستعلامات بالدقة المطلوبة بحيث لا توضح عن حقيقة مركز العميل في السوق وسمعته ومدى حرصه على الوفاء بإلتزاماته.
7. القصور الشديد في التحليل المالي والإعتماد على مؤشرات غير موضوعية محيطة بالعميل وعلى ضمانات عقيمة وغير منتجة أو مولدة للإيرادات والتدفقات النقدية الكافية.
8. النقص الشديد في الخبرة والتأهيل العلمي لبعض الكوادر الإئتمانية والتي تتعامل في العملية الإئتمانية سواء بالنسبة للباحثين أو بالنسبة لمتخذي قرارات منح الإئتمان المصرفي.

9. القصور والفشل في تحديد حجم وطبيعة الإحتياجات التمويلية الملائمة لحجم وطبيعة ونشاط العميل وتحديد المنتجات الإئتمانيةالملائمة لنشاطه من حيث الأجل والتكلفة وطريقة السداد.
10. تعرض القرار الإئتماني لبعض الضغوط الخارجية والداخلية وعدم المقدرة على تفادي مثل هذه الضغوط.
11. القصور في تقييم الشكل القانوني لنشاط العميل والمخاطر المرتبطة به.
12. الإفراط في منح التسهيلات الإئتمانية لبعض العملاء إعتماداً على المركز الشخصي والإجتماعي لهم.
13. فشل البنك في إتخاذ القرار المناسب في حالة حدوث تجاوزات من المستويات الإدارية للبنك، أو عند ظهور بوادر التعثر لأحد العملاء.

أسباب التعثر المالي التي ترجع إلى أخطاء المقترض:

معظم شركات الأعمال مغلقة تتصف بالطابع العائلي وتتصف بضعف الهياكل الإدارية والمالية بشكل عام نتيجة عدم الفصل بين الملكية والإدارة وإتخاذ القرارات الإستراتيجية في تلك الشركات بواسطة الملاك الرئيسيين، وكل هذه الصفات تساهم في نشأة مشكلة التعثر، وقد أدى ضعف الهياكل التمويلية في هذه الشركات إلى ظهور العديد من المشاكل من أهمها ضعف الإدارة المالية والإسراف في الإقتراض بمبالغ لا تتناسب مع حقوق الملكية والإقتراض بالعملات الأجنبية مع عدم القدرة على توفير إيرادات بالعملات الأجنبية.[12] (سعد، 2006م، ص241).

هناك العديد من أسباب تعثر المشروعات التي ترجع إلى أخطاء المقترض ويمكن حصرها فيما يلي:- [13] (مختار، 2002م، ص187).

1. عدم تقديم المعلومات الصحيحة للبنك عند تقديم طلب الحصول على القرض.
2. قصور دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروع المقدم من المقترض أو بعدها عن الواقع.
3. عدم إلتزام المقترض بتوجيهات البنك المتعلقة بخطة التمويل وعدم إلتزامه بملاحظات البنك على نشاطه
4. إستخدام التسهيلات المقدمة من البنك في غير الغرض الذي منح القرض من أجله أو في غير أغراض المشروع.
5. التوسع في المشروع خلافاً لما جاء بدراسة الجدوى الإقتصادية دون حصول المقترض على موافقة مسبقة من البنك.
6. عدم توفر القدرات والمهارات الإدارية والفنية والمالية في المسؤولين عن إدارة المشروع.
7. عدم رغبة المقترض في إلتزاماته للبنك على الرغم من قدرته على السداد حتى لو أدى الأمر إلى الدخول في منازعات قضائية.
8. عدم توفر الخامات الجيدة والعمالة المدربة ووجود طاقات إنتاجية عاطلة، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج.
9. حدوث تغيرات في السوق نتيجة شدة المنافسة وعدم قدرة العميل على إختيار الوسائل المناسبة للتسويق وترويج منتجات المشروع.
10. حدوث خلافات حادة بين الشركاء تهدد حسن سير العمل بالمشروع أوانسحاب أحد الشركاء أو إستقالة أحد المديرين المسؤلين عن إدارة المشروع.

أسباب التعثر التي ترجع إلى البيئة الإقتصادية:

فيما يلي أهم أسباب التعثر المالي التي ترتبط بالظروف العامة:-[14] (صالح، 1977م، 78).

1. وجود بعض الظواهر الإنكماشية التي ظهرت بالأسواق مؤخراً أدت إلى إتساع نظام البيع بالأجل وما يصاحبه من مخاطر عدم إنتظام المشترين في السداد في الآجال المحددة لهم، مما يؤدي إلى إنخفاض عائدات العميل، وبالتالي عدم مقدرته على السداد في المواعيد المحددة.

2. تدخل الدولة بشكل مفاجئ وبطريقة تؤثر على أعمال العميل ونشاطه وتحد من إيراداته المتوقعة مثل زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، أو إتباع سياسة تسعير لا تأخذ في الإعتبار التكلفة الحقيقية، أو إصدار قوانين تنظم النشاط الإقتصادي بجانب إتفاقية الجات.

3. التغيير المستمر في القرارات الحاكمة للنشاط الإقتصادي وتعددها، وتعارضها مما يؤدي إلى إشاعة حالة من عدم الثقة والبلبلة وعدم الإستقرار.

4. إرتفاع معدلات التضخم مما يؤثر سلبياً على أداء المشروعات.

5. الإرتفاع المضطرد في تكاليف التشغيل مثل إرتفاع أسعار الطاقة والمياه والمواد الخام ومتوسط الأجور.

6. التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعدد التشريعات المنظمة لها والتي أدت في ظل غياب سوق حقيقية للنقد في فترات سابقة أدت إلى عجز المشروعات القائمة عن توفير النقد الأجنبي اللازم لسداد الإلتزامات أو توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية.

7. البيروقراطية وبطء إجراءات الحصول على الموافقة الإستثمارية مما يؤدي إلى التأخر في تنفيذ المشروعات وإرتفاع التكلفة الإستثمارية الفعلية.

8. عدم دقة المعلومات وتضاربها بين كافة الأجهزة وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمكن من إعداد دراسات جدوى سليمة تأخذ في الإعتبار المنافسة الحالية أو المستقبلية.

9. عدم وجود سياسة واضحة للتصدير، وكذلك للحماية الجمركية ومواجهة سياسة الإغراق، وخاصةً بالنسبة للصناعات الناشئة، مما يؤدي إلى تعرضها للمنافسة غير المتكافئة من جانب البدائل المستوردة.

10. التطور في التكنولوجيا وما ترتب عليه من تطوير أساليب الإنتاج أو إستحداث منتجات جديدة بما يؤثر على الطلب على المنتجات الحالية للمشروع.

11. الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الخطط الإقتصادية والإجتماعية وعلى ظروف الإستيراد أو التصدير في الدولة.

12. طول الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضايا المرفوعة على العملاء المتعثرين وإستغراقها وقتاً مع صعوبة تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم.

الآثار الإقتصادية للديون المتعثرة على الجهاز المصرفي:

تؤدي الديون المتعثرة إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية على كل من الجهاز المصرفي بإعتباره الطرف الدائن، ووحدات الأعمال بإعتبارها الطرف المدين، بإعتبارهما طرفي العلاقة الإئتمانية ومن منظور كلي على الإقتصاد القومي بصفةٍ عامة.

تأتي خطورة التعثر الإئتماني في الآثار السلبية المترتبة عليه والتي تأتي في مقدمتها:-[15] (عبد الحميد، 2009م، ص86).

* تجميد جانب كبير من موارد البنك المالية داخل قروض وتسهيلات إئتمانية متعثرة صعبة الإسترداد.

* إنخفاض في إيرادات البنك بصفةٍ عامة لتجنيب وتهميش العوائد الخاصة بهذه الديون.

* إنخفاض القدرة التنافسية للبنك لإرتفاع تكلفة الأموال عند تدبير موارد إضافية إستعاضة للموارد المجمدة في شكل ديون متعثرة.

* إنخفاض صافي ربحية البنك تأثيراً بتجنيب وتهميش العوائد المصرفية الناتجة عن تلك الديون المتعثرة والرغبة في تدعيم المخصصات.

* الأثر السلبي على جانب سيولة البنك الناشئ عن عدم الإئتمان الممثل في شكل ديون متعثرة، وبالتالي التأثير في قدرة البنك على مقابلة إلتزامات البنك تجاه الغير.

* إنخفاض قدرة البنك على تدعيم الإحتياطيات لتأثر صافي الربح بإنخفاض الإيرادات وإرتفاع حجم المخصصات.

* تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه إئتمانياً.

الجزء الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي إتبعها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي أتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي أتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تمت بموجبها وتحليل البيانات ولإستخراج النتائج، كما يشمل البحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أداة الدراسة:

هي عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، توجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على البيانات اللازمة. إعتمد الباحث على الإستبيان كأداه رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

يحتوي الإستبيان على 40 عبارة، حيث طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الخمس، بواقع 8 عبارات على كل فرضية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم إستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:-

1. النسب المئوية.
2. معادلة سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات.
3. الوسيط.
4. إختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والإستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية.

مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون المجتمع من جميع الأفراد العاملين في المصارف التجارية والمتخصصة العاملة بالسودان، بالإضافة إلى بنك السودان المركزي.

أما عينة الدراسة فهي طبقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع 250 إستمارة على المستهدفين، وقد إستجاب 209 فرداً حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، أي ما نسبته (84%) من المستهدفين.

تطبيق أداة الدراسة:

تم تفريغ بيانات 209 إستبانة مستردة من عينة الدراسة المقررة في الجداول والأشكال التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الإسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، وتم تفريغ البيانات في الجداول ، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على الآتي: " التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر على الودائع الإستثمارية، بسبب قيام المستثمرين بسحب ودائعهم الإستثمارية لدى البنوك خوفاً عليها من الضياع ".

ولإختبار هذه الفرضية، ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة.

جدول رقم 1: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	الوسيط	التفسير
1	يقوم الأفراد والشركات المتعثرين بإيداع ودائعهم لدى بنوك أخرى بخلاف البنك الممول لهم تلافياً لقيامه بتصفية وتسوية التمويل المتعثر.	4	أوافق
2	يؤدي التعثر المصرفي إلى تخوف المودعين من إيداع أموالهم لدى أحد البنوك الذي تتضمن محفظته تمويلاً متعثراً مما يؤدي إلى تراجع ثقتهم فيه، وبالتالي تنخفض ودائع البنك المعني.	4	أوافق
3	تؤثر الديون المتعثرة على جذب الودائع لأجل أكبر من أثرها على الودائع الأخرى.	4	أوافق
4	يؤدي التعثر المصرفي إلى قيام الشركات الشقيقة لشركة متعثرة والتي تتعامل جميعها مع بنك واحد بسحب ودائعها واستثمارها خارج الجهاز المصرفي.	4	أوافق
5	تؤدي الديون المتعثرة إلى توسيع إعتماد البنوك على الإستفادة من خدمات المكاتب الإستشارية والقانونية مما يؤدي إلى تقليل ربحيتها.	4	أوافق
6	تؤدي الديون المتعثرة إلى إهتمام الصحافة والإعلام بتصيد أخطاء البنك ومهاجمة القائمين على إدارته، الأمر الذي يؤدي إلى إنطباع سلبي لدى عملاء البنك.	4	أوافق
7	التعثر المصرفي في البنوك التجارية يقود إلى قيام المستثمرين بسحب ودائعهم لإستثمارها بأنفسهم خارج الجهاز المصرفي.	4	أوافق
8	التعثر المصرفي يقود حملة أسهم البنوك إلى بيعها، وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي ككل.	4	أوافق
جميع العبارات		4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (2) ما يلي:-

الوسيط لجميع العبارات:

* بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، أن هنالك أفراد محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (3) يلخص نتائج الإختبار لهذه العبارات:-

جدول رقم 2: نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يقوم الأفراد والشركات المتعثرين بإيداع ودائعهم لدى بنوك أخرى بخلاف البنك الممول لهم تلافياً لقيامه بتصفية وتسوية التمويل المتعثر.	4	95.38
2	يؤدي التعثر المصرفي إلى تخوف المودعين من إيداع أموالهم لدى أحد البنوك الذي تتضمن محفظته تمويلاً متعثراً مما يؤدي إلى تراجع ثقتهم فيه، وبالتالي تنخفض ودائع البنك المعني.	4	140.97
3	تؤثر الديون المتعثرة على جذب الودائع لأجل أكبر من أثرها على الودائع الأخرى.	4	81.98
4	يؤدي التعثر المصرفي إلى قيام الشركات الشقيقة لشركة متعثرة والتي تتعامل جميعها مع بنك واحد بسحب ودائعها وإستثمارها خارج الجهاز المصرفي.	4	56.05
5	تؤدي الديون المتعثرة إلى توسيع إعتماد البنوك على الإستفادة من خدمات المكاتب الإستشارية والقانونية مما يؤدي إلى تقليل ربحيتها.	4	87.53
6	تؤدي الديون المتعثرة إلى إهتمام الصحافة والإعلام بتصيد أخطاء البنك ومهاجمة القائمين على إدارته، الأمر الذي يؤدي إلى إنطباع سلبي لدى عملاء البنك.	3	57.32
7	التعثر المصرفي في البنوك التجارية يقود إلى قيام المستثمرين بسحب ودائعهم لإستثمارها بأنفسهم خارج الجهاز المصرفي.	4	72.89
8	التعثر المصرفي يقود حملة أسهم البنوك إلى بيعها، وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي ككل.	4	87.15

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يستطيع الباحث تفسير نتائج الجدول رقم (2) كالآتي:-

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الأولى (95.38)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين

إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الأفراد والشركات المتعثرين يقوموا بإيداع ودائعهم لدى بنوك أخرى بخلاف البنك الممول لهم تلافياً لقيامه بتصفية وتسوية التمويل المتعثر.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الثانية (140.97) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر المصرفي يؤدي إلى تخوف المودعين من إيداع أموالهم لدى أحد البنوك الذي تتضمن محفظته تمويلاً متعثراً مما يؤدي إلى تراجع ثقتهم فيه، وبالتالي تنخفض ودائع البنك المعني.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الثالثة (81.98) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤثر على جذب الودائع لأجل أكبر من أثرها على الودائع الأخرى.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الرابعة (56.05) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر المصرفي يؤدي إلى قيام الشركات الشقيقة لشركة متعثرة والتي تتعامل جميعها مع بنك واحد بسحب ودائعها وإستثمارها خارج الجهاز المصرفي.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الخامسة (87.53) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤدي إلى توسيع إعتماد البنوك على الإستفادة من خدمات المكاتب الإستشارية والقانونية مما يؤدي إلى تقليل ربحيتها.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة السادسة (57.35)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤدي إلى إهتمام الصحافة والإعلام بتصيد أخطاء البنك ومهاجمة القائمين على إدارته، الأمر الذي يؤدي إلى إنطباع سلبي لدى عملاء البنك.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة السابعة (72.89) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر المصرفي في البنوك التجارية يقود إلى قيام المستثمرين بسحب ودائعهم لإستثمارها بأنفسهم خارج الجهاز المصرفي.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الثامنة (87.15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر المصرفي يقود حملة أسهم البنوك إلى بيعها، وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي ككل.

مما تقدم يلاحظ إثبات فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من عباراتها، ولإختبار الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات حيث إن عبارات الفرضية الأولى (8) عبارة، وعلى كل عبارة منها (40) إجابة، هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (1672) إجابة. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (4) أدناه:-

جدول رقم 3: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	410	%25
أوافق	682	%40
محايد	277	%17
لا أوافق	272	%16
لا أوافق بشدة	31	%2
المجموع	1672	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (4) أن عينة الدراسة تضمنت على (410) إجابة وبنسبة (25%) موافقة بشدة على جميع عبارات الفرضية الأولى، و(682) إجابة وبنسبة (40%) موافقة، و(277) إجابة وبنسبة (17%) محايدة، و(272) إجابة وبنسبة (16%) غير موافقة، و(31) إجابة وبنسبة (2%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد إجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (675.18)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، واعتماداً على ماورد في الجدول رقم (4) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم يستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على أن " التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر على الودائع الإستثمارية، بسبب قيام المستثمرين بسحب ودائعهم الإستثمارية لدى البنوك خوفاً عليها من الضياع " قد تم قبولها.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية على الآتي:- " التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام إدارات البنوك التجارية بالدخول في مجالات إستثمارية بنفسها بدلاً عن تمويل عملائها، مما أفقدها واحدة من أهم وظائفها (منح الإئتمان)".

لإختبار هذه الفرضية ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ثم العبارات مجتمعة. والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة.

جدول رقم 4: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	الوسيط	التفسير
9	مع زيادة حجم الديون المتعثرة يضطر البنك إلى سحب ودائعه لدى البنك المركزي ليستخدمها في عملياته، مما يؤدي إلى إنخفاض ودائعه لدى البنك المركزي.	4	أوافق
10	الديون المتعثرة تؤدي إلى قيام البنك إلى اللجوء إلى محفظة أوراقه المالية ببيع جزء منها لتوفير السيولة بغرض تعويض الأثر على السيولة.	4	أوافق
11	الديون المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك وبالتالي على حقوق الملكية.	5	أوافق بشدة
12	تؤدي الديون المتعثرة إلى دفع البنوك إلى إتباع سياسة إئتمانية متحفظة، مما يؤدي إلى الحد من سرعة تنشيط الإقتصاد القومي وتباطؤه.	4	أوافق
13	الديون المتعثرة تحد من مقدرة البنوك عن التوسع في نشاطها بمنح تمويل جديد لعملاء جدد.	4	أوافق
14	الديون المتعثرة ساعد البنوك التجارية على الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية (شهامة) بدلاً عن تمويل مشروعات إنتاجية قائمة أو جديدة خوفاً من ضياع الأموال.	4	أوافق
15	التعثر المصرفي يقود البنوك التجارية إلى الدخول في مجالات إستثمارية بنفسها (الإستثمار المباشر) بدلاً عن تمويل عملائها.	4	أوافق
16	التعثر المصرفي يؤدي إلى حرمان مشروعات إقتصادية قد تكون ناجحة من الحصول على التمويل من البنوك التجارية.	4	أوافق
جميع العبارات		4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (5) ما يلي:-

الوسيط لجميع العبارات:

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، أن هناك أفراد محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية. الجدول رقم (5) يلخص نتائج الإختبار لهذه العبارات.

جدول رقم 5: نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
9	مع زيادة حجم الديون المتعثرة يضطر البنك إلى سحب ودائعه لدى البنك المركزي ليستخدمها في عملياته، مما يؤدي إلى إنخفاض ودائعه لدى البنك المركزي.	4	147.69
10	الديون المتعثرة تؤدي إلى قيام البنك إلى اللجوء إلى محفظة أوراقه المالية ببيع جزء منها لتوفير السيولة بغرض تعويض الأثر على السيولة.	4	305.75
11	الديون المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك وبالتالي على حقوق الملكية.	3	173.72
12	تؤدي الديون المتعثرة إلى دفع البنوك إلى إتباع سياسة إئتمانية متحفظة، مما يؤدي إلى الحد من سرعة تنشيط الإقتصاد القومي وتباطؤه.	4	197.96
13	الديون المتعثرة تحد من مقدرة البنوك عن التوسع في نشاطها بمنح تمويل جديد لعملاء جدد.	4	254.49
14	الديون المتعثرة ساعد البنوك التجارية على الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية (شهامة) بدلاً عن تمويل مشروعات إنتاجية قائمة أو جديدة خوفاً من ضياع الأموال.	4	123.60
15	التعثر المصرفي يقود البنوك التجارية إلى الدخول في مجالات إستثمارية بنفسها (الإستثمار المباشر) بدلاً عن تمويل عملائها.	4	92.98
16	التعثر المصرفي يؤدي إلى حرمان مشروعات إقتصادية قد تكون ناجحة من الحصول على التمويل من البنوك التجارية.	4	188.67

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يستطيع الباحث تفسير الجدول رقم (5) كالآتي:-

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة التاسعة (147.69) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه مع زيادة حجم الديون المتعثرة يضطر البنك إلى سحب ودائعه لدى البنك المركزي ليستخدمها في عملياته، مما يؤدي إلى إنخفاض ودائعه لدى البنك المركزي.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة العاشرة (308.75)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤدي إلى قيام البنك إلى اللجوء إلى محفظة أوراقه المالية ببيع جزء منها لتوفير السيولة بغرض تعويض الأثر على السيولة.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الحادية عشر (173.72)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الديون المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية البنك وبالتالي على حقوق الملكية.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الثانية عشر (197.96)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤدي إلى دفع البنوك إلى إتباع سياسة إئتمانية متحفظة، مما يؤدي إلى الحد من سرعة تنشيط الإقتصاد القومي وتباطؤه.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الثالثة عشر (254.49)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تحد من مقدرة البنوك عن التوسع في نشاطها بمنح تمويل جديد لعملاء جدد.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الرابعة عشر (123.61) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة ساعدت البنوك التجارية على الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية (شهامة) بدلاً عن تمويل مشروعات إنتاجية قائمة أو جديدة خوفاً من ضياع الأموال.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الخامسة عشر (92.98) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر المصرفي يقود البنوك التجارية إلى الدخول في مجالات إستثمارية بنفسها (الإستثمار المباشر) بدلاً عن تمويل عملائها.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة السادسة عشر (188.67)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر المصرفي يؤدي إلى حرمان مشروعات إقتصادية قد تكون ناجحة من الحصول على التمويل من البنوك التجارية.

مما تقدم يلاحظ إثبات فرضية الدراسة الثانية لكل من عباراتها، ولإختبار الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات حيث إن عبارات الفرضية الثانية (8) عبارة، وكل منها (40) إجابة، هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على

جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (1672) إجابة. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (7) أدناه:-

جدول رقم 6: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	542	%32
أوافق	772	%46
محايد	170	%10
لا أوافق	178	%11
لا أوافق بشدة	10	%1
المجموع	1672	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (7) أن عينة الدراسة تضمنت على (542) إجابة وبنسبة (32%) موافقة بشدة على جميع إجابات الفرضية الثانية، و(772) إجابة وبنسبة (46%) موافقة، و(170) إجابة وبنسبة (10%) محايدة، و(178) إجابة وبنسبة (11%) غير موافقة، و(10) إجابة وبنسبة (1%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد إجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (1170.20)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، واعتماداً على ماورد في الجدول رقم (7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم يستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على أن " التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام إدارات البنوك التجارية بالدخول في مجالات إستثمارية بنفسها بدلاً عن تمويل عملائها، مما أفقدها واحدة من أهم وظائفها (منح الإئتمان) " قد تم قبولها.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:-

تنص الفرضية الثالثة:- " التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤدي إلى تجميد أموال البنوك التجارية، وتواجه البنوك صعوبة في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة تعثر بعض العمليات ".

ولإختبار هذه الفرضية، ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، يتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة.

جدول رقم 7: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	الوسيط	التفسير
17	كلما زاد حجم الديون المتعثرة في البنك كلما أدى ذلك إلى إرتفاع حجم المخصصات الواجبة التكوين، فتتناقص تبعاً لذلك محفظة التمويل وكذلك ربحية البنك.	3	محايد
18	تحتاج معالجة الديون المتعثرة إلى كفاءات إدارية مؤهلة ومدربة ولديها الإلمام التام بمختلف المشاكل والقضايا الإقتصادية، كما تستلزم المعرفة بالجوانب القانونية المتعلقة بالضمانات، مما يلقي على البنوك بأعباء ونفقات مالية إضافية.	3	محايد
19	قد تضطر البنوك إلى تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة التعثر والتي قد لا تكفي إيراداتها سداد قيمة التمويل حسب قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف.	3	محايد
20	تؤدي الديون المتعثرة إلى لجوء البنوك للقضاء لإستيفاء ديونها قبل المتعثرين، وهذا يعني تكاليف إضافية تقلل من ربحية البنوك.	4	أوافق
21	في أحيان كثيرة يتم بيع الضمان ولا يغطي المبلغ إلتزام العميل الكائن، وبالتالي يتم تحويل القضية من جنائية إلى مدنية حيث حبس العميل على ذمة المبلغ المتبقي.	4	أوافق
22	تواجه البنوك صعوبات في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها نسبةً لصعوبة التقييم السليم للضمانات، بالإضافة إلى كثرة الإجراءات القانونية المتعلقة بعملية التسييل.	3	محايد
23	قد تلجأ البنوك إلى الحد من منح التمويل أو التشديد في شروطه لتقليل حالة التعثر المستقبلي، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أموال عاطلة لدى البنوك وذلك يؤدي إلى وجود فجوة بين الموارد والإستخدامات.	4	أوافق
24	تؤدي الديون المتعثرة إلى إحتجاز جانب كبير من أموال البنك، مما يؤدي إلى فقدان العائد المتوقع الحصول عليه في حالة إستثمار هذه الأموال عن طريق إعادة إستثمارها.	3	محايد
جميع العبارات		4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) ما يلي:-

الوسيط لجميع العبارات:

* بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقين على ذلك، أن هنالك أفراد محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج

أعلاه تم إستخدام إختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة.
الجدول رقم (9) يلخص الإختبار لهذه العبارات:-

جدول رقم 8: نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
17	كلما زاد حجم الديون المتعثرة في البنك كلما أدى ذلك إلى إرتفاع حجم المخصصات الواجبة التكوين، فتتناقص تبعاً لذلك محفظة التمويل وكذلك ربحية البنك.	3	116.80
18	تحتاج معالجة الديون المتعثرة إلى كفاءات إدارية مؤهلة ومدربة ولديها الإلمام التام بمختلف المشاكل والقضايا الإقتصادية، كما تستلزم المعرفة بالجوانب القانونية المتعلقة بالضمانات، مما يلقي على البنوك بأعباء ونفقات مالية إضافية.	3	148.38
19	قد تضطر البنوك إلى تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة التعثر والتي قد لا تكفي إيراداتها سداد قيمة التمويل حسب قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف.	3	105.85
20	تؤدي الديون المتعثرة إلى لجوء البنوك للقضاء لإستيفاء ديونها قبل المتعثرين، وهذا يعني تكاليف إضافية تقلل من ربحية البنوك.	4	205.28
21	في أحيان كثيرة يتم بيع الضمان ولا يغطي المبلغ إلتزام العميل الكائن، وبالتالي يتم تحويل القضية من جنائية إلى مدنية حيث حبس العميل على ذمة المبلغ المتبقي.	4	185.47
22	تواجه البنوك صعوبات في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها نسبةً لصعوبة التقييم السليم للضمانات، بالإضافة إلى كثرة الإجراءات القانونية المتعلقة بعملية التسييل.	3	124.88
23	قد تلجأ البنوك إلى الحد من منح التمويل أو التشديد في شروطه لتقليل حالة التعثر المستقبلي، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أموال عاطلة لدى البنوك وذلك يؤدي إلى وجود فجوة بين الموارد والإستخدامات.	4	173.32
24	تؤدي الديون المتعثرة إلى إحتجاز جانب كبير من أموال البنك، مما يؤدي إلى فقدان العائد المتوقع الحصول عليه في حالة إستثمار هذه الأموال عن طريق إعادة إستثمارها.	3	119.25

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يستطيع الباحث تفسير نتائج الجدول رقم (9) كالآتي:-

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة السابعة عشر (116.79)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه كلما زاد حجم الديون المتعثرة في البنك كلما أدى ذلك إلى إرتفاع حجم المخصصات الواجبة التكوين، فتتناقص تبعاً لذلك محفظة التمويل وكذلك ربحية البنك.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الثامنة عشر (148.37)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه تحتاج معالجة الديون المتعثرة إلى كفاءات إدارية مؤهلة ومدربة ولديها الإلمام التام بمختلف المشاكل والقضايا الإقتصادية، كما تستلزم المعرفة بالجوانب القانونية المتعلقة بالضمانات، مما يلقي على البنوك بأعباء ونفقات مالية إضافية.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة التاسعة عشر (105.85)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه قد تضطر البنوك إلى تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة التعثر والتي قد لا تكفي إيراداتها سداد قيمة التمويل حسب قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة العشرون (205.28)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤدي إلى لجوء البنوك للقضاء لإستيفاء ديونها قبل المتعثرين، وهذا يعني تكاليف إضافية تقلل من ربحية البنوك.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الحادية والعشرون (185.47)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه في أحيان كثيرة يتم بيع الضمان ولا يغطي المبلغ إلتزام العميل الكائن، وبالتالي يتم تحويل القضية من جنائية إلى مدنية حيث حبس العميل على ذمة المبلغ المتبقي.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الثانية والعشرون (124.87)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المواقين بشدة على أنه تواجه البنوك صعوبات في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها نسبةً لصعوبة التقييم السليم للضمانات، بالإضافة إلى كثرة الإجراءات القانونية المتعلقة بعملية التسييل.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على العبارة الثالثة والعشرون (173.32)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه قد تلجأ البنوك إلى الحد من منح التمويل أو التشديد في شروطه لتقليل حالة التعثر

المستقبلي، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أموال عاطلة لدى البنوك وذلك يؤدي إلى وجود فجوة بين الموارد والإستخدامات.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على العبارة الرابعة والعشرون (119.24)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الديون المتعثرة تؤدي إلى إحتجاز جانب كبير من أموال البنك، مما يؤدي إلى فقدان العائد المتوقع الحصول عليه في حالة إستثمار هذه الأموال عن طريق إعادة إستثمارها.

مما تقدم يلاحظ إثبات فرضية الدراسةالثالثة لكل عبارة من عباراتها، ولإختبار الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات حيث إن عبارات الفرضية الرابعة (8) عبارات وعلى كل منها (40) إجابة، هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة ستكون (1672) إجابة. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (10) أدناه:-

جدول رقم 9: التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	623	%37.2
أوافق	816	%49
محايد	139	%8.3
لا أوافق	90	%5.3
لا أوافق بشدة	4	%0.2
المجموع	1672	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (10) أن عينة الدراسة تضمنت على (623) إجابة وبنسبة (37.2%) موافقة بشدة على جميع عبارات الفرضية الثالثة، و(816) إجابة وبنسبة (49%) موافقة، و(139) إجابة وبنسبة (8.3%) محايدة، و(90) إجابة وبنسبة (5.3%) غير موافقة، و(4) إجابة وبنسبة (0.2%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد إجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة (1561.91)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.27)، واعتماداً على ماورد في الجدول رقم (10) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم يستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص على أن " التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤدي إلى تجميد أموال البنوك التجارية، وتواجه البنوك صعوبة في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة تعثر بعض العمليات " قد تم قبولها.

جدول رقم 10: ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر على الودائع الإستثمارية، بسبب قيام المستثمرين بسحب ودائعهم الإستثمارية لدى البنوك خوفاً عليها من الضياع.	675.18
2	التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام إدارات البنوك التجارية بالدخول في مجالات إستثمارية بنفسها بدلاً عن تمويل عملائها، مما أفقدها واحدة من أهم وظائفها (منح الإئتمان).	1170.20
3	التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤدي إلى تجميد أموال البنوك التجارية، وتواجه البنوك صعوبة في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة تعثر بعض العمليات.	1561.91

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبيان، 2012م.

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (10) وبحسب قييم إختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات فرضيات الدراسة، إن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى إعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (1561.91)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية إعتماداً على أكبر ثاني قيمة لإختبار مربع كاي البالغة (1170.20)، ثم تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثالثة إعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (675.18).

النتائج:

توصل الباحث إلى نتائج أثبت من خلالها صحة جميع فرضيات الدراسة، وقد كانت النتائج كما يلي:-

1- التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤثر على الودائع الإستثمارية، بسبب قيام المستثمرين بسحب ودائعهم الإستثمارية لدى البنوك خوفاً عليها من الضياع.

2- التعثر في سداد التمويل المصرفي أدى إلى قيام إدارات البنوك التجارية بالدخول في مجالات إستثمارية بنفسها بدلاً عن تمويل عملائها، مما أفقدها واحدة من أهم وظائفها (التمويل).

3- التعثر في سداد التمويل المصرفي يؤدي إلى تجميد أموال البنوك التجارية، وتواجه البنوك صعوبة في تسييل الضمانات المرهونة لصالحها في حالة تعثر بعض العمليات.

4- الديون المتعثرة تؤدي إلى توسيع إعتماد البنوك على الإستفادة من خدمات المكاتب الإستشارية والقانونية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها وتقليل أرباحها.

5- التعثر المصرفي يؤدي إلى عدم مقدرة البنوك على جذب الودائع الإستثمارية، مما يؤثر سلباً على أدائها وفاعليتها.

التوصيات:

1- على البنوك أن تعمل على تقليل نسب التعثر المصرفي إلى الحد المتعارف عليه عالمياً حتى تستطيع أن تجذب الودائع بصورة عامة والودائع الإستثمارية بصورة خاصة حتى تتمكن من القيام بدورها بالصورة المطلوبة.

2- على البنوك القيام بتمويل عملائها بدلاً عن الدخول في مجالات إستثمارية بنفسها (التمويل المباشر).

3- على البنوك الإهتمام بعملية تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال منح التمويل حتى تساعد على تقليل التعثر وبالتالي تقلل من الآثار السالبة التي تنجم عنه.

4- العمل على تفادي التعثر المصرفي، وذلك بإعداد الدراسات الإقتصادية الدقيقة للمشروعات المراد تمويلها قبل التصديق على منح التمويل، بالإضافة إلى تفعيل دور إدارات التحصيل والمتابعة الدورية للمشروعات الممولة للوقوف على سير أنشطتها بالصورة المطلوبة.

5- على البنك المركزي إلزام كافة البنوك بالقواعد والأعراف المصرفية المستقرة في مجال منح التمويل، مع إرتباط قرارات التمويل بأغراضه المحددة.

المراجع:

1. حمزة محمود الزبيدي(2002م) ص 18 ، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
2. نفيسة محمد باشري- ص 6 ، إدارة الإئتمان، القاهرة، بدون ناشر، بدون تاريخ.
4. صلاح الدين حسن السيسي(2004م)- ص 15 ، قضايا مصرفية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.
5. أسامة محمد الفولي- 2008م – ص 143 ، وزينب عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
6. عبد المطلب عبد الحميد(2009م)- ص 25 ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
7. زياد رمضان ومحفوظ جودة – 2008م – ص333 ، إدارة مخاطر الإئتمان، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
8. أحمد عبد العزيز الألفي- ص 562 ، الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، بدون ناشر، بدون تاريخ.
9. عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة – 1999م – ص 279 ، إدارة الإئتمان، عمان، دار وائل للنشر.
10. محي محمد سعد- 2006م – ص 241 ، البنوك المصرية بين تعثر عملائها وإعادة الهيكلة، بحث منشور، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول المجلد الثالث والأربعون، مارس .
11. إبراهيم مختار- 2002م – ص 187 ، التمويل المصرفي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
12. عبد المطلب عبد الحميد- 2010م – ص 108 ، الديون المصرفية المتعثرة، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

ثانياً: البحوث والدراسات:

1. أيمن الرشيد المبارك- 2005م ، أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .
2. عمر علي بابكر الطاهر- 2006م ، التعثر في سداد التسهيلات الإئتمانية في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .

3. خالد محمد إبراهيم المرهون- 2006م ، تعثر سداد التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .

4. خضر صديق يوسف، أثر الديون المصرفية المتعثرة على تنمية الإقتصاد السوداني، نماذج من المصارف السودانية الفترة من 1991م – 2001م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، (السودان – 2006م).

5. أميمة خليل محمد أحمد، مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي للتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (السودان – 2010م).